

تعقيباً على مصادقة محكمة النقض المصرية على الحكم الذي صدر بحق ناصر حامد أبي زيد، القاضي بتغريفه عن زوجته بدعوى الارتداد عن الإسلام، بعثت هيئة تحرير مجلة الآداب اللبنانية بالبيان التالي إلى «لجنة التضامن مع ناصر حامد أبي زيد وابتهاال يونس» في القاهرة.

حلت هذه الفرقة مبدأ «الاستعراض»، وبموجبه حلت قتل أولاد «المشركين»، وزوجاتهم وكل من متَّ إليهم بصلة. وعلى الرغم من أن العسف الجديد لم يتعرَّض لسلامة عائلة أبي زيد الجسدية (بعد)، فمما لا شك فيه أنه قد انتهك وحدتها وتماسكها ونسيجها الأخلاقي والداخلي حين حكّم بتفريق الدكتورة ابتهاال يونس وأولادها عن زوجها وأبيهم «المرتد»... ضارباً - في الوقت ذاته - عرض الحائط بمبدأ إسلامي مكين مؤداه أن كل نفس بما كسبت رهينة.

٥ - وهو ظلم بحق القضاء المصري الذي يراد له اليوم أن يكون حليفاً للديكتاتوريات (الحاكمة والمعارضة)، وخصماً للثقافة والحرية، لا مدافعاً عنهما.

إن مجلة الآداب تعي أن «العقبات» بالمقدسات الدينية، حجة خاوية يلجأ إليها ضعفاء الفكر والجدل من أجل كبح العقل وترسيخ الديكتاتورية. وهي ترى أن أكبر انتصار للإسلام هو في مقارعة الحجة بالحجة، والمنطق بالمنطق. وأما احترام الاعتقاد الديني فواجب، لا يوازيه - في نظرنا - إلا احترام الاختلاف مع هذا الاعتقاد أو

مع تياراته السائدة أو المسوّدة بقوة الحكمة والبوليس والفقهاء..

إن الشك - حتى ببعض «المقدسات» - هو صنو الحرية، التي بها وحدها يكون المجتمع دينامياً وحيّاً وقادراً على مواجهة الأخطار الاستعمارية الإسرائيلية. وأما قتل الخلاف بحجة إكساب المجتمع «مناعة» داخلية، فهو حجة لن تؤدي إلا إلى قتل المجتمع... وإلى فرض هيمنة خارجية أعظم على «المقدسات» نفسها!

تحية متجددة إلى ناصر حامد أبي زيد، وإلى ابتهاال يونس. وإلى جميع أفراد عائلتهما أينما كانوا... وعهداً بأن لا نسمح لأعداء الفكر والثقافة باستفراذنا. الآداب

يهم مجلة الآداب أن تعلن من جديد عن تضامنها التام مع المفكر العربي الكبير ناصر حامد أبي زيد، وهو يواجه مصادقة ظالمة على حكم جائر أصلاً. والظلم في قضية أبي زيد يتجلى على غير صعيد:

١ - فهو ظلم فكري يطول مفكراً، فهم رسالة الفكر كما يجب عليها أن تكون: إعمالاً لأدوات النقد والتحليل في أهم قضايا المجتمع والأمة تأثيراً في تطورها ورفاهيتهما. والخلاف مع فكر مفكر ما، ولاسيما إذا كان من طينة خلاقة ومقبولة بحب الشعب والعدالة، يجب ألا يكون إلا بالفكر وحده، مهما أخطأ أبو زيد أو غيره في اجتهاده.

٢ - وهو ظلم ديني، يطول إنساناً لم يقر لحظة واحدة بما رمأه به خصومه، عنيماً تهمة «الارتداد عن الإسلام». فالحكم والمصادقة معاً، من هذه الناحية، قرار متعسف على خبيثة مزعومة ألصقت بنفس أبي زيد.. قرار يتنكر لإقرار أبي زيد بإسلامه ونطقه بالشهادتين.

٣ - وهو ظلم وطني واجتماعي وسياسي وحضاري يطول أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان والتأثير، ويعطي صورة متخلفة عن مصر -

بل عن بلاد عروبية - تحكمها لا أنظمة الرقابة والبوليس فحسد، بل محاكم تفتيش /«ميليشيات» ترندي ثوب القضاء أو يحكمها نظام معاد لقوى العنف الإسلامي، في الظلام، ومؤيد لها أو متعافل عنها في النهار وفي أروقة «الحاكم»!

٤ - وهو ظلم يطول عائلة بأكملها، لا فرداً واحداً بعينه. إذ يراد بالحكم والمصادقة كليهما أن يؤخذ أفراد عائلة أبي زيد كلهم بدعوى «جريمة» (وأية جريمة!) ناصر حامد وحده. ولعل ذلك العسف الجديد أن يذكرنا بما كانت فرقة «الأزارقة» ترتكبه بحق خصومها حين ترميهم بالشرك: فقد

إلى أبي زيد، وابتهاال يونس وأفراد عائلتهما